خلافا لثالث معنى في القاء وعلى القائمة ينبغي الاحتياط ه قوله
او قاء وعاد فتيقن به ليفيد عدم الفطر فيما اذا لم يجد بالاولى ولو حذفه لم
يفهم عدم الفطر وحاصل مسايل التي اثنا عشر لانه اما ان يكون قاءا او استقيا
وكلا ما ان يكون ملا الفم اولا وكل من الاربعة اما ان يكون عاد بنفسه اواعاد
او خرج ولا فطر في الكل على الاصح الا في الاعادة والاستقاء شرط ملا الفم
واطلاقه يفيد الفطر بما لو استقاء بلغما وهو قول ابي يوسف وقالا لا بد
ولو استقى مرارا في مجلس ملا الفم افطر لا ان كان في مجالس او متفرقة
ثم نصف النهار ثم عشية عند ابي يوسف ولا يتاتى اعتبار الثلث عند
محمد لما انه يفطر عنده بما دون ملا الفم نهر قوله وقالا ابو يوسف
ان عاد اولا نه خارج حتى انتقضت به الطهارة وقد دخل ومحمد
لا يفسد وهو الصحيح لانه لم يوجد منه صورة الفطر وهو الابتلاع
وكذا معناه اذ لا يتجزأ به فابو يوسف يعتبر الخروج ومحمد يعتبر
الصنع زيلعي قوله اي مكلف في الفتى منه ان تكلف متقدر بنفسه
الا ان يقال ضمنه معنى اجتهد قوله وقال ابو يوسف لا يفسد
فيهما اي الاعادة والاستقاء وهو الصحيح لعدم الخروج قوله لم يعد
عنده ولا يتاتى التفريع على قول محمد لانه افطر بالتي زيلعي قوله
او ابتلع حصاة او حديدا لم يحل اكل لان الاكل فيما يتاتى فيه الضغ
والهشم والحصاة والحديد ليسا كذلك قال الزيلعي وعلى هذا الكرسنة
يتعذى ولا يفطر او به عادة كالحجر والتراب لا يوجب الكفارة
وفي الدقيق والارز والعجين لا يجب الا عند محمد ولا في الملح الا اذا
اعتاد اكله ولا في الطين الا رمني لانه يتداوى به ويجب في التبن

من

اللحم دون الشحم وعند ابي الليث يجب في الشحم ايضا انتهى
واعلم ان كل ما انتفى فيه الكفارة محله اذا لم يتح منه ذكره سرو بعد
احتراز لاجل قصد المعصية فان فعله وجبت زجرا له بذلك افتى ائمة
الامصار وعليه الفتوى قنية وهذا احسن نهر قوله ومن جامع الخ
شرط كون المحل مشتهى على الكمال فلا تجب الكفارة لو جامع دهية او مية
او صغيرة لا تشتهى ولو انزل لعقور الجناية نهر قوله عمدا بكسر العين
وبالمد المجتبى وبالمد ما يفعله بيده او دواء يتداوى به والضابط
وصول ما فيه صلاح بدنه الى جوفه قوله ان جامع في الدبر لا كفارة
لعقور الجناية لان المحل مستقذر والاصح وجوبها لانه محل مشتهى على
الكمال زيلعي قوله لا يجب عليها لان الكفارة جزاء الفعل وهو ثابت
للفعل فيجب عليه والمراة ليست بفاعلة بل محل للفعل قوله ويتحملها
عنها اذا كفر بالمال كمن اداى المال عن غيره لان كفر بالصوم يجب عليها واما
قوله عليه الصلاة والسلام من افطر في رمضان فعليه ما على
المظاهر وكله من علامة في الذكر والانثى ولانها عبادة او عقوبة ولا
تحمل منهما عن الغير زيلعي قوله عمدا احتراز عن المخطئ والمكره وان فسد
صومهما لانه لم يوجد منهما الكفارة ولو حصلت الطواعية في وسط الجماع
لانها انما حصلت لعدم الافطار بحر قوله وكفر معتدا اما في نوم الصوم
ليلا ولم يطرا مسقط فلو نواه نهارا وافطر عامدا كره ولم يكفر وكذا لو مرض يهون
في الاصح واختلف فيما لو مرض بجرح نفسه او سوفر به مكرها والمختار عدم السقوط
ولو تكرر نظره ولم يكفر للاول يكفيه واحدة ولو في رمضانين عند محمد وعليه الاعتماد
بزازية ومجتبى وهذا اذا اكل حقيقة اما لو اكل سهوة عمدا بلا عذر فانه يفتى لانه
دليل الاستهلاك بزازية قوله لا كفارة فيها لانها ثبتت في الوقاع بالنص

م
مرضت او حاضت او نفست
في يوم الجماع مسقط
وكذا الموجر